الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الرابعة
2018-2017

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق مبرم في 9 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال النقل الدولي للأشخاص والبضائع على الطرقات

(عدد 2017/70)

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:** 04 أوت 2017.
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 30 أوت 2017.
- **الوثائق المرفقة مشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق.
- **تاريخ بدأ الأشغال:** جلسة يوم 20 ديسمبر 2017.
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 18 جانفي 2018.

رئيس اللجنة: الزهير الرجبي

نائب رئيس اللجنة: إبراهيم بن سعيد **مقرر اللجنة: منير الحمدي**

مقررة مساعدة: محبوبة بن ضيف الله **مقرر مساعد: الناصر الشنوفي**

أولا: تقديم مقترح القانون

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بروما بتاريخ 09 فيفري 2017 اتفاقا في مجال النقل الدولي للأشخاص والبضائع على الطرقات.

يهدف هذا الاتفاق إلى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وتعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم نقل الأشخاص والبضائع على الطرقات بينهما وينص خاصة على ما يلي:

- السماح لوسائل النقل المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد والتنقل فيها أو المرور عبرها وذلك حسب أنظمتها وقوانينها،

- السماح بتشغيل خدمات منتظمة وغير منتظمة لنقل الأشخاص بالحافلات بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الأخر،

- السماح بتشغيل خدمات النقل العرضي بين بلديهما من قبل ناقلين مرخص لهم من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر،

- إعفاء العربات المسجلة بأراضي أحد الطرفين المتعاقدين من جميع الرسوم والضرائب المستحقة بالاستيراد دون حظر أو قيود شريطة أن يتم إعادتها،

- إعفاء الوقود في الخزان القياسي والزيوت لوسيلة النقل وكذلك قطع الغيار الاحتياطية والأمتعة الخاصة بالسائق ومساعده من الرسوم الديوانية،

- عدم السماح لوسائل النقل المسجلة في بلد أخر الطرفين المتعاقدين بتحميل الأشخاص أو البضائع من بلد الطرف المتعاقد الآخر إلى بلد ثالث إلا بترخيص،

- النظر في تنمية العلاقات بين البلدين في مجال النقل البري والصعوبات في تنفيذ هذا الاتفاق والمقترحات الخاصة بتعديله من خلال اللجنة المشتركة التونسية الإيطالية للتعاون الثنائي.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة يوم 20 ديسمبر 2017 لدراسة مشروع القانون الأساسي المحال عليها في فصله الوحيد ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به ونص الاتفاقية. ثم استمعت اللجنة في جلستها ليوم 18 جانفي 2018 إلى ممثلين عن وزارة النقل لمزيد الدرس.

واعتبر السادة النواب أن الاتفاقيات المنظمة للمجال النقل البري تكتسي أهمية بالغة في تطوير علاقات التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي بين البلدان واستفسروا حول الانفتاح

على إفريقيا في مجال النقل البري وحول الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاتفاقية المذكورة والإضافة المنتظرة بعد المصادقة عليها.

وبيّن ممثلو وزارة النقل في ردودهم أن الاتفاق موضوع مشروع القانون المعروض يترجم رغبة الجمهورية التونسية والجمهورية الإيطالية في تشجيع العلاقات الودية بين البلدين بغية تنظيم وتسهيل مجال النقل الذي يهم الأشخاص والبضائع موضحين بأن الاتفاقية التي تنظم نقل المسافرين معمول بها منذ سنة 1990 وسيتم بمقتضى هذا الاتفاق إضافة مجال نقل البضائع.

وأفادوا أن هذه الاتفاقية تتعرض إلى الخدمات المنتظمة لنقل الأشخاص والخاضعة إلى ترخيص السلطات المختصة باستعمال مسلك محدد وعدد سفرات مضبوط وأوقات سفر وتعريفة وغيرها. كما توضح الاتفاقية إجراءات الخدمات العرضية الخاضعة لنظام التراخيص المسبقة من قبل السلط المختصة والاستثناءات المرتبطة بها.

وتطرقوا إلى الإجراءات المتعلقة بنقل البضائع بمقتضى هذه الاتفاقية من خلال توضيح الجوانب المتعلقة بنظام الترخيص بين البلدين في هذا المجال والإعفاء منه وشروطه التي تهم خاصة تمكين عربة واحدة من دخول أو عبور أراضي أحد الطرفين إضافة إلى إعطاء الناقل الحق عند العودة لتحميل البضائع من أراضي أحد الطرفين ي اتجاه بلد الانتصاب.

وجدّدوا تأكيدهم على أهمية مثل هذه الاتفاقيات في تطوير علاقة بلادنا بالبلدان الشقيقة والصديقة ودورها في تنمية العلاقات التجارية بين البلدان الأطراف في مجال النقل البري معتبرين أن الموافقة على هذا الاتفاق سيمكّن من تطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجمهوريتين التونسية والإيطالية وينمّي العلاقات والمصالح المشتركة بينها ويدعّم المنافع المتبادلة في المجال.

ثالثا: قرار اللجنة

قرّرت اللجنة الموافقة بالإجماع على مشروع القانون الأساسي المعروض.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
الزهير الرجبي	**منير الحمدي**

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق مبرم في 9 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال النقل الدولي للأشخاص والبضائع على الطرقات

فصل وحيد:

تمت الموافقة على الاتفاق الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بروما في 9 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال النقل الدولي للأشخاص والبضائع على الطرقات.